

أكد النائب فيصل الكندري أنه سيخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة إن حكمت المحكمة الدستورية بحل مجلس الأمة الحالي، مشددا على أنه سيقبل بهذا الحكم أي كان وذلك ثقة في القضاء الكويتي النزيه.

وقال الكندري في حوار لـ «الأنباء»: «مخطئ من يظن أن تأجيل الاستجوابات في صالح الحكومة، فلن نتنازل عن حقنا الرقابي وسنستخدم كل أدواتنا الدستورية وإن قصرت الحكومة في تطبيق وتنفيذ القوانين التي أصدرها المجلس»، مؤكدا في الوقت نفسه أن تأجيل الاستجوابات هو شوكة في خاصرة الحكومة، والكرة الآن في ملعبها، فالمجلس قدم لها كل أوجه التعاون من أجل الإنجاز لصالح الوطن والمواطنين. وأضاف الكندري: إن المجلس الحالي أتى للإنجاز وتطوير الكويت وإنهاء الطارئ ولم يأت من أجل المصالح فقد أنجز العديد من القوانين الاقتصادية المهمة لتحريك عجلة الاقتصاد والقوانين التي تلامس هموم المواطن. وقد أنجز المجلس كذلك الاتفاقيات التي كانت معطلة منذ أعوام وكانت تضع الكويت ضمن القائمة السوداء عالميا. وبخصوص المرأة، أكد الكندري أن المجلس الحالي أنصف المرأة وأعطاهما غالبية حقوقها وتساوت تقريبا مع الرجل وأقر لها المجلس قوانين مهمة مثل علاوة الاولاد والعلاوة الاجتماعية والرعاية السكنية، وتطرق الكندري الى الحديث عن كثير من القضايا التي تهم المواطن، وذلك في السطور التالية:

اجرى الحوار: سامح عبد الحفيظ

## أيد التعديل الوزاري وطالب المبارك بتغيير الوزراء غير المتعاونين مع المجلس حفاظا على التوافق النيابي - الحكومي الكندري لـ «الأنباء»: نقبل بحكم «الدستورية» أي كان.. وسأخوض الانتخابات المقبلة.. وتأجيل الاستجوابات الأربعة شوكة في خاصرة الحكومة

عن الجلسة الخاصة التي نوقش فيها تردي الوضع الصحي، ألم تساهم في تطوير الرعاية الصحية؟  
● إذا طبقته الوزارة حق تطبيق من الممكن أن تعالج الكثير من السلبات الموجودة، وستكون هناك جلسة أخرى لمتابعة تلك التوصيات وماذا فعلت فيها وزارة الصحة، ولسن نترك القضية الصحية ولن نجامل على حساب صحة المواطن، وسنطلب بتحديد جلسة خاصة لمناقشة ومتابعة تنفيذ الوزارة لتلك التوصيات.

وإذا لم ينفذ الوزير أيًا من تلك التوصيات؟  
● إن طبقها فسنقول له مشكور وأحسننت، وإن لم ينفذها فسنستخدم أدواتنا الدستورية كاملة.

هل من الممكن أن نرى فيصل الكندري على منصة الاستجواب؟  
● نعم إن لم يُفَعَّل وزير الصحة التوصيات النيابية فسنستخدم أدواتي الدستورية ومنها الاستجواب وسأقوم بالتعاون وعرض الموضوع على جميع النواب في المجلس حتى أصل الى منصة الاستجواب، فلن أجامل أحدا على حساب صحة المواطنين، فلم نعقد جلسة خاصة ونقر العديد من التوصيات حتى يقوم الوزير بتجاهلها.

والجلسات الخاصة هي نوع من التعاون لوضع الوزير على معرفة بأهم القضايا التي قد يكون غافلا عنها، والتوصيات هي عصاره أفكار المجلس. ومن المؤلم جدا ما نسمعه عن تردي الوضع الصحي والإهمال في صحة الناس، فمن خلال زياراتي للدواوين والتأخين نسمع الكثير من الشكوى والألام التي يعانيها المريض، ناهيك عما نسمعه من حريق في مستشفى الجهراء والخبر الذي حدث فيها، فهل من المعقول أن تكون هذه مستشفياتنا في الكويت التي تقعبة والتوسيعات، نحتاج مستشفيات جديدة، مستشفى العدين بخدم 940 ألف ملف هل هذا الاقتراح لوقف حالات التكميم لمدة 3 أشهر وبثني على أساس علمي، فالكويت ليس فيها بروتوكول لهذه العملية وليسا ضوابط ومعايير، كما عالمية لهذه العمليات، كما أنها وضعت للعلاج وليس للتجميل، وهناك من لم يتجاوز سن الـ 14 سنة يجرون تلك العمليات وتحديث لهم مضاعفات وأمراض مزمنة، وهناك وفيات حدثت نتيجة تلك العمليات، وطلبت وقفها لمدة 3 أشهر لوضع ضوابط ومعايير لتلك العمليات، وكذلك للاستعانة بالخبرات الخارجية مثل ما هو مطبق في أوروبا وأميركا، نحن مع عمليات التكميم العلاجية وليست التجميلية.

وكيف نهض بالوضع الصحي في البلاد؟  
● بتهيئة الكوادر الطبية وبناء المستشفيات المتكاملة في جميع التخصصات، فلما توجد في الكويت إلا أربعة مستشفيات مثل ما بناؤها منذ عام 1981 وليس لدينا إلا توسعات فيها ومناطق كثيرة لا توجد بها مستشفيات مثل صباح الأحمد فأقرب مستشفى لها يبعد عنها عشرات الكيلومترات وهو مستشفى العدين، والمنطقة الجنوبية تحتاج الى مدينة طبية متكاملة، وتقدمت باقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة في جنوب الكويت.

وماذا عن قضية البطالة وتوظيف الشباب وهل عرض الحكومة لهذه القضية في الجلسة الخاصة؟  
● عرض الوزير أثناء الجلسة لا يلبى الطموح، المفترض أن المواطن وظيفته خلال 6 أشهر منذ تقدمه الى ديوان الخدمة المدنية، والمواطن ينتظر أكثر من سنتين ولا يجد وظيفة، وقضية البطالة تتطلب تعاوننا بين الجهات الحكومية مثل الجامعة والمعاهد التطبيقية ويتم توجيه تلك الجهات بتخريج مخرجات يتقبلها سوق العمل ونسب النقص في وزارات الدولة، وللأسف ديوان الخدمة يوزع الوظائف التي لا تناسب التخصصات، فكيف يذهب أو يوظف خريج الكيمياء في وزارة الأوقاف؟ وكيف يوظف خريج التربية في وزارة المواصلات، وعلى الدولة تبني هذا الملف لأن الدستور كفل للمواطن فرص العمل،

على الدخول فيه.

شغلك الشاغل هو تردي الخدمات العامة في البلد فمن تحمله المسؤولية عن ذلك التردي الصحي والتعليمي والأمني والخدمات؟  
● أولا المسؤولية مسؤولية الجميع حكومة ومجلسا، وبداية نتكلم عن الوضع الصحي المترهل جدا ولا يقدم الخدمة أو الرعاية الصحية للمواطن المتراهل جدا ولا يقدم الخدمة للمواطنين وبناء مستشفيات خاصة للوافدين وجلب خبرات عالمية ومستشفيات عالمية مقيمة لتطوير الوضع الصحي في الكويت، وتأهيل الكوادر الوطنية في الكويت، فالحل ليس صعبا ولكن يحتاج قرارا.

وماذا عن ملف العلاج بالخارج؟

● هذا الملف تم استغلاله بشكل ظالم ومجحف في حق المواطنين، فهناك قرار من مجلس الوزراء بتاريخ 8/8/2005 رقم 885 القاضي بالموافقة على حصر الحالات التي يسمح بعلاجها للخارج بالحالات الحرجة المتعلقة بالحالات التالية فقط لأمراض القلب والسرطان والأطفال والحواشي وحدد تطبيقه اعتبارا من 30/7/2006 وتكليف وزير الصحة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ هذا القرار، وللأسف هناك 3 لجان طبية يمر عليها المريض لكي يعالج بالخارج وبالأخير يرفض الطلب، ولجنة التظلمات ترفض في حين تقبل اللجنة العليا، واللجنة العليا ترفض ولجنة التظلمات تقبل وهذا غير مقبول، ولجنة التظلمات يعرض عليها في اليوم الواحد 150 ملفا، فإين الوقت الذي تفصل فيه حتى تقول ان هذه الحالات تستحق العلاج بالخارج أم لا، لسنا ضد وزير الصحة فقد جلست معه في الغرف المغلقة وقدمت له النصح لكي يعدل من الوضع الصحي، وللأسف هناك تعنت في إرسال الحالات للعلاج بالخارج.

قدمت اقتراحا لوقف التكميم في الكويت.. حدثنا عنه؟

● هذا الاقتراح لوقف حالات التكميم لمدة 3 أشهر وبثني على أساس علمي، فالكويت ليس فيها بروتوكول لهذه العملية وليسا ضوابط ومعايير، كما عالمية لهذه العمليات، كما أنها وضعت للعلاج وليس للتجميل، وهناك من لم يتجاوز سن الـ 14 سنة يجرون تلك العمليات وتحديث لهم مضاعفات وأمراض مزمنة، وهناك وفيات حدثت نتيجة تلك العمليات، وطلبت وقفها لمدة 3 أشهر لوضع ضوابط ومعايير لتلك العمليات، وكذلك للاستعانة بالخبرات الخارجية مثل ما هو مطبق في أوروبا وأميركا، نحن مع عمليات التكميم العلاجية وليست التجميلية.

وكيف نهض بالوضع الصحي في البلاد؟

● بتهيئة الكوادر الطبية وبناء المستشفيات المتكاملة في جميع التخصصات، فلما توجد في الكويت إلا أربعة مستشفيات مثل ما بناؤها منذ عام 1981 وليس لدينا إلا توسعات فيها ومناطق كثيرة لا توجد بها مستشفيات مثل صباح الأحمد فأقرب مستشفى لها يبعد عنها عشرات الكيلومترات وهو مستشفى العدين، والمنطقة الجنوبية تحتاج الى مدينة طبية متكاملة، وتقدمت باقتراح بقانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة في جنوب الكويت.

22 توصية نيابية خرجت

أحكام قانونية وأصبحت له مراكز قانونية، ويفترض علاجه قانونيا، وهناك فكرة لمعالجة الشريحة التي دخلت ضمن صندوق المعسرين، وصندوق الأسرة غطي شرائح كبيرة، إلا البنوك الإسلامية التي رفضت الدخول فيه، وغطت المقترضين منذ 31/3/2008 وما دون، ويرد للمقترضين الفوائد التي تتجاوز سعر الخصم 4٪، وإعادة جدولة أصل الدين، وأقول إننا لن نجد أو الرعاية الصحية للمواطن حدث نحاول علاجه، والخطأ تسبب في عدم رقابة الحكومة للبنوك والبنك المركزي لم يكن يراقب البنوك بالشكل الصحيح، ونحن نشكر محافظ البنك المركزي على وضعه الضوابط على البنوك، بحيث تكون الفوائد مستقرة والمدة ثابتة.

قانون تجنيس الـ 4000 هل يكفي لحل قضية البدون جذريا؟

● هذا حل بالطبع ليس جذريا، ولكن خطوة في طريق الحل، وهذا القانون يعطي فرصة للحكومة لحلحلة هذه القضية، فمن يستحق يحصل على الجنسية ومن لم يستحق عليه تعديل وضعه، وقد تبينت هذه القضية منذ عام 2007، وقدمت اقتراحا بالآي قبل العدد عن 5000، وهذا ما جعل الحكومة تأخذ الحل الوسط وهو 4000 شخص.

وكيف كانت تستخدم هذه القضية كورقة للمساومات السياسية؟

● كان البعض يستخدمها كورقة سياسية لتجنيس غير المستحقين، فلاحظنا من حصل على الجنسية تحت بند الأعمال الجليسة، ولكن الآن تم وضع ضوابط، فهناك من يستحق وهم العاملون في النفط والعسكريين وهذه من أولى الشرائح وتعهده وزير الداخلية بأن تكون الأولوية للنظير الشريحتين، وهذا القانون منصف للجميع ويعطي للحكومة فرصة لحلحلة القضية عن طريق الجهاز المركزي، ونفق في العم صالح الفضالة في إعطاء من يستحق حقه ويعمل جاهدا على حل هذه القضية وإنصاف هذه الشرائح.

وهل القوانين التي أقرها المجلس بخصوص المرأة الكويتية كافية لمساواتها مع أخيها الرجل؟  
● هذا المجلس أنصف المرأة وأعطاها غالبية حقوقها التي لم تحصل عليها في مجالس سابقة وتستحق أكثر من ذلك، وقد أقرنا قوانين مثل العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد والقرض الاسكاني وغيرها، وأن المرأة تقريبا تساوت مع الرجل في أغلب حقوقها، والمجلس غطي جميع ما تحتاجها المرأة من خلال لجنة مشتركة بين المرأة والمالية وكنت من المساندين لقضايا المرأة.

كيف نعمل على تطوير الاقتصاد الكويتي؟  
● من خلال التشريعات الاقتصادية والتي أقر منها المجلس عددا غير قليل مثل قوانين التراخيص التجارية وتشجيع المستثمر الاجنبي وتشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، والشركات التجارية، وقانون الـ B.O.T وهو قائم وسيقرا الاسبوع المقبل في اللجنة المالية وهو يساعد على تحريك عجلة الاقتصاد من خلال تشجيع المستثمرين على الدخول فيه، فالقانون الحالي معيب جدا وغير مشجع للمستثمرين من حيث الفترة والشروط التعجيزية التي ينضمونها، اما القانون الجديد فسيشجع على الاستثمار في الكويت ويحرك عجلة الاقتصاد ويشجع كذلك الشركات المحلية



فيصل الكندري

مكافحة الإرهاب والفساد ونقل المحكومين وغيرها، كذلك قوانين المرأة والتي لم ينظر لها أي من المجالس السابقة، مما جعلها تتساوى مع الرجل تقريبا في مزاياها التي حصلت عليها، وكذلك قانون التجنيس الـ 4000 الذي كان في السابق ملغا للمساومات السياسية، وادئما يكون على جدول أولويات المجلس ولم يُقر، والحمد لله رأى النور في هذا المجلس، وكذلك المراسم التي تم إقرارها، صحيح انها مراسيم حكومية ولكنها ضرورية مثل مراسيم الوحدة الوطنية والفساد، والإسكان والرياضة وهي مراسيم لم توضع في الإدراج، فالمجلس هذا أتى للإنجاز وتطوير الكويت، ولم يأت للبحث عن المصالح، فقد انتهى الطارئ تماما، وأكد أن هذا المجلس مميز.

ماذا أضافت اليك هذه الكتلة؟  
● في هذه الكتلة العديد من التخصصات ففيها الاقتصادي ورجال المال والأعمال والقانوني والمهندس والكتسور واللواء والرياضي، وهذا يعطي تجانسا للأفكار والرؤى مما يسهل عملها البرلماني.

كيف ترى إنجازات هذا المجلس مقارنة بالمجالس السابقة؟  
● هذا المجلس أنجز الكثير من القوانين والاتفاقيات التي كانت معطلة منذ 13 سنة في الإدراج والتي كانت تضع الكويت ضمن القائمة السوداء عالميا، وأنجز العديد من القوانين الاقتصادية التي تحرك عجلة الاقتصاد وتلامس هموم الشعب الكويتي، ولذلك نقول: نحن أجبنا الاستجوابات حتى نقر هذه القوانين ونراقب الحكومة في تنفيذها، فقد أنجزنا قوانين تجنيس الـ 4000، وإسقاط فوائدهم القروض وقوانين المرأة وتشجيع الاستثمار، والتراخيص التجارية، والشركات التجارية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكلها تصب في صالح الوطن.

وهل هذا القانون سينصف شريحة كبيرة من المقترضين، في ظل الانتقادات التي أثرت حوله، من أن هناك ظملا لمن شارك في صندوق المعسرين؟  
● صندوق المعسرين أخذ وضعه قانونيا، وحدثت فيه

مما يعطيه القدرة على الإنجاز وتقديم أفكار جديدة للبلد تساهم في تنميته، وهذا ما جعلني انضم الى كتلة المستقلين.

وما سبب تأخرها عن ركب التقدم ومن المسؤول؟  
● التعطيل الذي حدث في التنمية بسبب الصراعات السياسية والتأخير الذي حدث في الفترات السابقة والمسؤولية كانت مشتركة بين الطرفين المجلس والحكومة، وهذا سبب رئيسي في تعطل التنمية في البلاد، والأن نريد تغيير هذا المناخ السلسلي وتغيير ثقافة الاتهام التي كانت تصاحب أي مشروع وتوجه للمسؤولين، وقبل بداية أي مشروع كانت توجه التهم للمسؤولين، ونرفض هذه الاتهامات، فالمفترض أن يتم إقراره ومن ثم تتم محاسبة الوزير المعني أو المخالفين، وهذه ثقافة ترسب تخييرها، فنحن جميعا أبناء هذا البلد، ولنحاسب من يخطئ.

هل العمل البرلماني يكون أفضل عندما يعمل النائب مستقلا أم أنه يكون بدائيا مستقلا أو تيار؟  
● بالطبع، حيث أنه سيكون هناك تعاون مضم، إذ أنه في التنابر أو التكتل يكون هناك العديد من الاختصاصات والتخصصات المختلفة والمتنوعة التي تساهم في إثراء العمل البرلماني، وهذا يعكس على نوعية وجودة الاقتراحات التي تقدم، والجميل أن هذا المجلس متنوع الاختصاصات

الكثير للبلد والشعب الكويتي، ويستاهلون، لأن البلد كان رائدا في جميع المجالات ومن حقا علينا أن نعيدها كما كانت مرة للخليج.

لن نتنازل أبدا عن حقنا الرقابي وسنستخدم أدواتنا الدستورية إن قصرت الحكومة حصولي على المركز الأول في الدائرة الخامسة دليل حب الناس وقناعتهم ببرنامجي الانتخابي

لن ندخر جهدا في تقديم الكثير للكويت وشعبها يستاهلون

نريد تغيير ثقافة الاتهام المصاحبة لكل مشروع فهي سبب رئيسي في تعطيل التنمية

وماذا قدم لهم فيصل الكندري في المقابل؟  
● قدمنا لهم قوانين كثيرة واقتراحات لصالح البلد والمواطن، وبيان الله سيرون أكثر من ذلك من حيث إقرار القوانين التي تصب في صالحهم ولن ندخر جهدا في أن نقدم

رشدت نفسك في انتخابات 2008 و2009 و2012 المبطل و2012 الحالي.. فما الجديد في هذه الانتخابات؟

● كانت الانتخابات وفق آلية جديدة وهي آلية الصوت الواحد التي أعطت الفرصة لجميع شرائح المجتمع للمشاركة في الانتخابات والوصول الى مجلس الأمة، وأنا في هذا المقام أشكر صاحب السمو الأمير بإقراره وإصراره على أن نخوض الانتخابات وفق هذه الآلية، وأن نزل الى الساحة وأن نقنع الناس بما لدينا من برامج، ونظام الصوت هو نظام انتخابي عادل ومطبق في جميع دول العالم، ونسبة الحضور أثبتت أن هناك شريحة كبيرة شاركت في الانتخابات، وأن كانت هناك نسبة مقاطعة فإنها لا تتعدى نسبة من 9 الى 10٪ مقارنة بالسنوات السابقة.

وهل هذا النظام الجديد انعكس أثره على شفاية الانتخابات ونزاهتها؟

● بالطبع، فقد زالت معه كثير من الممارسات السلبية مثل الفرعيات وشراء الأصوات، وهذه الممارسات كانت غير سليمة.

وهل انعكست آثاره أيضا على تركيبة المجلس النيابية؟

● هذا المجلس واضح للجميع أنه مجلس إنجاز واتسم بالطرح الراقى بعيدا عن التشنجات والالفاظ والصراخ والتهديد والتصعيد، وإن كانت هناك بعض الاستجوابات قدمت ولكن تم تأجيلها، واقتنع الجميع بتأجيلها، ومن يظن أن تأجيل الاستجوابات كان في صالح الحكومة فهو مخطئ، فهي شوكة في خاصرة الحكومة، لأن الحكومة دائما كانت تتذرع بأن المجلس يعطل ويعرقل عملها بالاستجوابات، لكن هذا المجلس أعطى الفرصة للحكومة حتى تنجز مع المجلس، والدليل على ذلك استطعنا إقرار وإنجاز الكثير من القوانين والمراسيم والاتفاقيات وعلى الحكومة أن تبرهن على أنها تعمل لصالح الوطن، وهذه مسؤولية الحكومة من سمو رئيس مجلس الوزراء السى وزراء الحكومة، فقد أبدينا جميع أوجه التعاون مع الحكومة من أجل الإنجاز لهذا البلد.

ولكن هناك من انتقد هذا التعاون بأنه سلسي وأن المجلس تنازل عن حقه الرقابي.

● لم نتنازل أبدا عن حقنا الرقابي، فنحن أجبنا ولم نلج الاستجوابات، وهذا حدث في مجالس سابقة أنه تم تأجيل الاستجوابات، وأجبناها حتى لا تتذرع الحكومة بأن المجلس عطل أعمالها، نحن لا نريد أي عذر تتذرع به الحكومة، وإذا أنجزت الحكومة فسنقول لها كيف وإن لم تنجز فسنستخدم أدواتنا الدستورية التي هي حق للجميع.

حصولك على المركز الاول في الدائرة الخامسة بأعلى عدد من الأصوات، ما دليل ذلك عندك؟ وكيف استقبلته؟

● هذا دليل حب الناس والحمد لله، هذا حب أبناء الدائرة لي وقناعتهم أيضا بما قدمته من برامج وأفكار ورؤى خلال ندواتي الانتخابية وزيارتي لدواوين الدائرة.